تحرك عاجل

إحالة ناشط حقوقي سعودي للمحاكمة

من المنتظر أن يُحال أحد الناشطين الحقوقيين السعوديين للمحاكمة يوم التاسع من أبريل/ نيسان 2012 بتهمٍ تنطوي على تجريم الحق في حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

© Private

لا يزال **فاضل مكي المناسف** البالغ من العمر 26 عاماً محتجزاً منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2011 بسجن المباحث العامة في الدمام في المنطقة الشرقية في السعودية. ولم يُسمح لذويه بزيارته، غير أنه يُسمح له بالاتصال بهم مرتين في الشهر. وستجري محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، وهي محكمة جرى تشكيلها للتعامل مع القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن، وذلك بتهم تتضمن من بين جملة تهم أخرى "الخروج عن طاعة ولي الأمر" و" إثارة الفتنة والفوضى"، و"تأليب الرأي العام ضد الدولة"، و"الإخلال بالأمن من خلال المشاركة في المسيرات"، و"تأييد أحد المطلوبين أمنياً". وترتبط تلك التهم بالأحداث التي وقعت في مارس/ آذار من عام 2009. غير أن اعتقاله في عام 2011، ومحاكمته قد يكونان على صلة بنشاطه في مجال حقوق الإنسان.

فقد سبق وأن اعتُقل فاضل مكي المناسف في مارس/ آذار من عام 2009 لأسباب تتعلق على ما يبدو بتواجده ضمن إحدى التجمعات في المنطقة الشرقية، ولكن أُطلق سراحه لاحقاً بعد أن قام بالتوقيع على تعهد بعدم المشاركة في مثل تلك التجمعات مرة أخرى. وفي الأول من مايو/ أيار 2011، اعتُقل فاضل مرة أخرى على خلفية احتجاجات شهدتها المنطقة الشرقية. ووُجهت إليه هذه المرة التهم التي ورد ذكرها أعلاه، والمرتبطة بالتجمع الذي شارك به في عام 2009. وأُفرج عنه مرة أخرى بتاريخ 22 أغسطس/آب 2011 عقب ما زُعم عن توقيعه على تعهد أيضاً بعدم المشاركة في أية احتجاجات، ولكن سرعان ما أُعيد اعتقاله مرة ثالثة في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2011. ثم اقتيد إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض يوم 28 فبراير/ شباط 2012، حيث أُسندت إليه التهم الآنفة الذكر ذاتها مرة أخرى.

ويعتري منظمة العفو الدولية القلق من احتمال استهداف فاضل مكي المناسف على خلفية نشاطه في رفع قضايا حقوقية متعلقة بالمعاملة التي يلقاها أفراد الأقلية الشيعية في السعودية، وخصوصاً اعتقال المحتجين منهم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنجليزية، أو العربية، أو بلغتكم الخاصة، وبحيث تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السعودية إلى إطلاق سراح فاضل مكي المناسف فوراً ودون أي شرط إن كان محتجزاً لا لشيء سوى لممارسته لحقه في حرية التعبير عن الرأي والتجمع بشكل سلمي؛
- ومناشدة تلك السلطات إسقاط كافة التهم الموجهة إليه، والتي ترقى إلى مصاف تجريم الحق في حرية التعبير عن الرأي والتجمع، وإعادة النظر في كافة الأدلة المقدمة ضده فيما يتعلق بباقي التهم الأخرى، وضمان أن أية إجراءات قانونية تُتخذ بحقه تنطبق مع المعايير الدولية المعتمدة في مجال توفير المحاكمات العادلة؛
- وحث السلطات السعودية على أن تضمن توفير الحماية له من التعرض لأي شكل من أشكال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وتمكينه من الاتصال بعائلته على نحو منتظم، والاتصال بمحامين من اختياره، وحصوله على الرعاية الطبية التي يحتاج.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 17 مايو/ أيار 2012 إلى:

خادم الحرمين الشريفين، ملك المملكة العربية السعودية
خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
مكتب جلالة الملك

سمو ولي العهد، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود

ونسخ إلى:
وزير العدل
معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى
وزارة العدل
شارع الجامعة

AMNESTY INTERNATIONAL

الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: (عبر فاكس وزارة الداخلية)
3125 403 1 966+(الرجاء تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب الجلالة، خادم الحرمين الشريفين

وزارة الداخلية،ص. ب. 2933، طريق المطار
الرياض 11134، المملكة العربية السعودية
فاكس رقم: 3125 403 1 966+ (الرجاء تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب السمو الملكي

الرياض 11137
المملكة العربية السعودية
فاكس: 1741 401 1 966+

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة.	

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. وهذا هو التحديث الأول الذي يتم إدخاله على التحرك العاجل رقم 11/304، ولمزيد من

العملومات، يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: HTTP://WWW.AMNESTY.ORG/EN/LIBRARY/INFO/MDE23/026/2011/EN

تحرك عاجل

إحالة ناشط حقوقي سعودي للمحاكمة

معلومات إضافية

في فبراير/ شباط من عام 2009، قام عناصر من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمعروفين باسم "المطوعين"، أو ما يمكن اعتبارهم بمثابة الشرطة الدينية، بالتقاط شريط مصور لنسوة شيعيات أثناء زيارتهن لقبر الرسول محمد في المدينة المنورة. ولقد أثار هذا الإجراء حفيظة وغضب مجموعة أكبر من الرجال والنساء الشيعة الذين كانوا يزورون المكان أيضاً، الأمر الذي حملهم على الاحتجاج خارج مكاتب الهيئة في المدينة، والمطالبة بالحصول على شريط الفيديو. وتأزم الموقف حينها ليتحول إلى صدامات مع أعضاء الهيئة الذين قاموا بمهاجمة المحتجين؛ وأصيب جراء ذلك عدد من المحتجين، واعتُقل ما لايقل عن تسعة منهم قبل أن يُطلق سراحهم بعد أن أمضوا أسبوع واحد في الحجز. وبحسب تصريحات نُسبت إلى وزير الداخلية حينها، الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود قوله بأنه قد أُلقي القبض على أفراد من السُنّة أيضاً.

وفي معرض تعليقه على اعتقال الأشخاص المتورطين في الواقعة، نُسب إلى وزير الداخلية في 14 مارس/ آذار 2009 قوله بأن "للمواطنين حقوق، كما أن عليهم واجبات؛ ولا ينبغي لأنشطتهم أن تتعارض مع عقيدة الأمة، وهي عقيدة أهل السنة، وأجدادنا الأتقياء. وثمة مواطنون يتبعون مدارس فكرية أخرى، وعلى الأذكياء منهم أن يحترموا معتقد أهل السنة".

وجرى تنظيم تجمع في العوامية في المنطقة الشرقية في 19 مارس/ آذار 2009 احتجاجاً على أمر الاعتقال الصادر بحق الشيخ نمر باقر النمر، أحد رجال الدين الشيعة وإمام إحدى الحسينيات في العوامية. وذُكر أن السبب وراء إصدار أمر الاعتقال يرتبط بقيام النمر بانتقاد الاعتداء الذي تعرض له الزوار الشيعة عند قبر الرسول محمد، وانعدام التسامح الديني بشكل عام تجاه الشيعة في السعودية.

ومنذ فبراير/ شباط 2011، استمر ورود تقارير تفيد بتنظيم أفراد الأقلية الشيعية لاحتجاجات منتظمة في المنطقة الشرقية، بما فيها في مدينة القطيف، وبلدة العوامية المجاورة لها، بالإضافة إلى منطقة الإحساء، حيث نادت معظم تلك الاحتجاجات بإطلاق سراح الأشخاص الذين يُحتجزون دون توجيه تهمٍ إليهم أو محاكمتهم.

وفي الخامس من مارس/ آذار 2011، عاودت الحكومة السعودية إصدار الأوامر التي تحظر منذ أمد بعيد كافة المظاهرات في البلاد. واعتُقل ما لايقل عن 300 من الشيعة خلال عام 2011 وحده، معظمهم من منطقة القطيف، حسب التقارير الواردة بهذا الخصوص. وقد أُطلق سراح معظمهم منذ ذلك الحين، غير أن البعض منهم قيل أنه لا يزالون خاضعين لمنع السفر، فيما فُصل آخرون من أعمالهم جراء اعتقالهم. ويُعتقد بأن غالبية من أُطلق سراحهم قد وقعوا على تعهدات بعدم المشاركة في المزيد من الاحتجاجات. وتعتبر منظمة العفو الدولية بأن الأشخاص الذين يُحتجزون لا لشيء سوى لمشاركتهم بشكل سلمي في الاحتجاجات هم من بين سجناء الرأي.
ولمزيد من المعلومات حول احتجاز فاضل مكي المناسف وإطلاق سراحه خلال الفترة الواقعة ما بين شهري مايو/ أيار وأغسطس/ آب من عام 2011، يرجى الاطلاع على الوثائق المتوفرة عبر الرابطين الإلكترونيين التاليين: http://ww.amnesty.org/en/library/info/MDE23/012/2011/en ، و www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/022/2011/en.

ويواجه منتقدو الحكومة السعودية انتهاكات حقوقية جسيمة تُرتكب بحقهم. وغالباً ما يتم احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي دون إسناد التهم إليهم، ويودعون في الحبس الانفرادي في بعض الأحيان، ويُحرمون من حقهم في الاتصال بمحامين، أو اللجوء إلى المحاكم للطعن في مشروعية احتجازهم وقانونيته. وغالباً ما يتم اللجوء إلى التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة لانتزاع "الاعترافات" من المحتجزين، ومعاقبتهم على رفضهم إعلان "توبتهم"، أو إكراههم على التعهد بعدم انتقاد الحكومة. وغالباً ما تستمر فترات احتجاز الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي إلى أن تتمكن السلطات من الحصول على "اعترافات" المحتجزين، وهو ما قد يستغرق أشهراً في بعض الأحيان، وحتى سنوات كما حصل في حالات قليلة.

وقد أوردت منظمة العفو الدولية تفصيلاً لقمع حرية التعبير عن الرأي والاحتجاج بذريعة الحفاظ على الأمن في تقريرها الصادر مؤخراً بعنوان "السعودية: القمع باسم الأمن" (رقم الوثيقة: MDE/23/016/2011) والصادرة بتاريخ الأول من ديسمبر/ كانون الأول من عام 2011، والمتوفرة على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.amnesty.org/en/news/saudi-arabia-protesters-and-reformists-targeted-name-security-2011-12-01

الاسم: فاضل مكي المناسف
الجنس: ذكر
التحرك العاجل رقم 11/304، (وثيقة رقم: MDE 23/008/2012) الصادرة بتاريخ 5 أبريل/ نيسان 2012